



محضر جلسة  
لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة  
ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام

عدد 23

• تاريخ الاجتماع: 18 جويلية 2019

• جدول الأعمال:

- النظر في كيفية إعداد تقرير النشاط السنوي للدورة النيابية الخامسة وبعض التقارير  
الخصوصية.

المضور:

– الحاضرون: 06

– المعتذرون: 09

– الغائبون: لأحد

– الحاضرون من غير أعضاء اللجنة : لأحد

رفع الجلسة: 11.00

افتتاح الجلسة: 10.30

\* \* \* \* \*

## • مداولات اللجنة:

عقدت لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام يوم الخميس 18 جويلية 2019 جلستها الثالثة والعشرين للدورة النيابية الخامسة خصّصتها للنظر في كيفية إعداد تقرير النشاط السنوي للدورة النيابية الخامسة وبعض التقارير الخصوصية.

وتولّت السيدة رئيسة اللجنة تقديم جدول الأعمال المتمثل في طلب التفويض لمكتب اللجنة المصادقة على تقريرها السنوي لهذه الدورة وعلى التقرير الخصوصي المتعلق بشركة الخطوط التونسية، إضافة إلى طلب مد اللجنة بتوصيات الأعضاء المراد إدراجها في التقارير حول مختلف المواضيع التي تم تناولها.

وخلال النقاش، ثمن أعضاء اللجنة ما قامت به اللجنة من أعمال والمنهجية التي اعتمدها لدى تناولها لمختلف الملفات، معتبرين أنها قد وضعت الإصبع على الداء حين تناولت العديد من الملفات الهامة المتصلة بمكافحة الفساد، حيث اعتبروا أنّ أعمالها مثمرة رغم ضعف الآليات المتوفرة لديها، مستندين في تقييمهم إلى ما تمّ التوصل إليه من تفاعل الجهات المعنية من خلال التقارير الكتابية حول تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة وتلقيها للأجوبة على ما تم طرحه من تساؤلات، فضلا عمّا يصدر عن اللجنة من طلبات لإجراء تدقيق بخصوص بعض المؤسسات الهامة.

وفي هذا السياق ثمن الأعضاء ما قامت به اللجنة من زيارات ميدانية داخلية وخارجية مكنتها من ناحية من الإطلاع والاستفادة من التجارب المقارنة في تطوير عملها، ومن ناحية أخرى اعتبروا أنّ الزيارات الميدانية مثلت آلية للجنة للقيام بدورها الرقابي وفرصة للمعاينة الميدانية المباشرة للأوضاع عن كثب.

كما أكد الأعضاء على ضرورة تكريس مبدأ استمرارية الدولة والحاجة للبناء على الأعمال السابقة للجنة في المستقبل وذلك من خلال تسليم مكتب اللجنة المقبلة التوصيات المنبثقة عن أعمال اللجنة الحالية كمساهمة لتكريس ثقافة المراقبة وإرساء عرف في عمل اللجان البرلمانية يتمثل في حسن استثمار مجهودات اللجان السابقة ومواصلة البناء على أعمالها للتقدم بالعمل الرقابي وضمان نجاحته.

وفي تأكيدهم على ضرورة تدعيم العمل الرقابي للجان الخاصة بوجه عام ولجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام تحديداً، اقترح بعض الأعضاء تنقيح النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب من أجل توسيع صلاحيات اللجنة وتدعيم سلطاتها المتعلقة بدورها الرقابي باتجاه تمكينها من الآليات اللازمة لمزيد تفعيل ما ينبثق عن أنشطتها من مخرجات، على أن يتم تضمين هذا المقترح صلب التقرير السنوي للجنة لهذه الدورة.

وتجدر الإشارة أن اللجنة قد توجهت بالشكر لكل من أعضائها وطاقمها الإداري وللإعلام والمجتمع المدني الذي واکب مختلف أعمالها وأنشطتها، مع التنويه بضرورة تكاتف كل الجهود لتكريس ثقافة الحوكمة ومكافحة الفساد.

## • قرار اللجنة:

قررت اللجنة التفويض إلى مكتبها صلاحية إعداد تقرير نشاطها السنوي للدورة النيابية الخامسة وتقرير خصوصي حول ملف شركة الخطوط التونسية والمصادقة عليها وإحالتها على أنظار مكتب المجلس وفقاً لأحكام الفصل 94 من النظام الداخلي.

مقررة مساعدة

جميلة الجويني

رئيسة اللجنة

منية ابراهيم